



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت

قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية

الدراسات الأولية الصباحية والمسائية

المرحلة الثالثة

صباحي ، والمسائي

محاضرات في :

علم النحو

م.م هيفاء عكاب غزوان

للعام الدراسي 2023 / 2024م

الإضافة:

نُونًا تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينًا مِمَّا تُضَيِّفُ احْدِفُ كَطُورٍ سِينًا

وَالثَّانِي أَجْرُزٌ ، وَأَنُو ((مِنْ)) أَوْ ((فِي)) إِذَا

لَمْ يَصْلِحِ الا ذَاكَ ، وَاللَّامَ خُذًا

لَمَا سِوَى ذَيْتِكَ ، وَأَخْصَصَ أَوْلًا أَوْ أَعْطَاهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

إذا أريد إضافة اسم إلى آخر حذف ما في المضاف : من نون تلي الإعراب وهي نون التنثية ، أو نون الجمع ، وكذا ما ألحق بهما - أو تنوين ، وجُر المضاف إليه؛ فنقول : ((هَذَانِ غُلَامًا زَيْدٍ ، وَهَؤُلَاءِ بَنُوهُ ، وَهَذَا صَاحِبُهُ))
واختلف في الجار للمضاف إليه ؛ فقليل : هو مجرور بحرف مقدر وهو اللام ، أو ((مِنْ)) ، أو ((فِي)) - وقيل : هو مجرور بالمضاف [وهو الصحيح من هذه الأقوال] .
ثم الإضافة تكون بمعنى اللام عند جميع النحويين ، وزعم بعضهم أنها تكون أيضاً بمعنى ((مِنْ)) أو ((فِي)) ، وهو اختيار المصنف ، وإلى هذا أشار بقوله : ((وَأَنُو مِنْ أَوْ فِي - إِلَى آخِرِهِ))
وضابط ذلك : أنه إن لم يصلح إلا تقدير ((مِنْ)) أو ((فِي)) فالإضافة بمعنى ما تعين تقديره ، وإلا فالإضافة بمعنى اللام . فيتعين تقدير « من » إن كان المضاف إليه جنساً للمضاف ، نحو « هذا ثوبٌ خَزٌ ، وَخَاتَمٌ حَدِيدٌ » والتقدير : هذا ثوب من خز ، ، وَخَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ .

ويتعين تقدير ((فِي)) إن كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضاف ، نحو:

((أَعْجَبَنِي ضَرَبُ الْيَوْمِ زَيْدًا)) اي : ضرب زيد في اليوم ،

ومنه قوله تعالى: ((لِلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ))

وقوله تعالى : ((بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ))

فإن لم يتعين تقدير ((من)) أو ((في)) فالإضافة بمعنى اللام ، نحو : ((هذا غلام زيد ، وهذه يد عمرو)) أي : غلام لزيد ، ويد لعمرو . وأشار بقوله : ((واخصص أولاً - إلى آخره)) إلى أن الإضافة على قسمين : محضة ، وغير محضة.

فالمحضة هي : غير إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله .
وغير المحضة هي : إضافة الوصف المذكور ، كما سنذكره بعد ، وهذه لا تفيد الاسم [الأول] تخصيصاً ولا تعريفاً ، على ما سنبين.

والمحضة : ليست كذلك ، وتفيد الاسم الأول : تخصيصاً إن كان المضاف إليه نكرة ، نحو : ((هذا غلام امرأة)) وتعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة ، نحو . ((هذا غلام زيد))

وَصَفَاءً ، فَمَنْ تَنَكَّرَ لَا يُعَدُّ

وَإِنْ يُشَابِهَ الْمَصَافُ « يَفْعَلُ »

مُرَوَّعَ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحَيْلِ

كُرْبًا رَاجِيْنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ

وَذِي الْإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي مِنْ قِسْمِي الْإِضَافَةِ ،
وهو غير المحضة ؛ وَضَبَطَهَا الْمَصْنُفُ بِمَا إِذَا كَانَ الْمَصَافُ وَصْفًا يُشَبِّهُ (يَفْعَلُ) أَي : الْفِعْلُ
المضارع - وهو كل اسم فاعل أو مفعول ، بمعنى الحال أو الاستقبال ، أو صفة مشبهة (ولا
تكون إلا بمعنى الحال)

فمثال اسم الفاعل : ((هذا ضارب زيد ، الآن أو غداً ، وهذا راجينا)).

ومثال اسم المفعول : ((هذا مَضْرُوبُ الْأَبِ ، وهذا مُرَوَّعُ الْقَلْبِ)).

ومثال الصفة المشبهة : ((هذا حَسَنُ الْوَجْهِ ، وقليل الحيل ، وعظيم الأمل)).

فإن كان المضاف غير وصف ، أو وصفاً غير عامل ؛ فالإضافة محضة كالمصدر ، نحو :
((عجبتُ من ضَرْبِ زَيْدٍ)) واسم الفاعل بمعنى الماضي ، نحو ((هذا ضارب زيد أمس))

وأشار بقوله : ((فمن تنكيره لا يُعَدَّلُ)) إلى أن هذا القسم من الإضافة أعنى غير المحضة -
لا يفيد تخصيصاً ولا تعريفاً ؛ ولذلك تدخل « رب » عليه ، وإن كان مضافاً لمعرفة ، نحو :
(([ربّ] راجينا)) وتوصف به النكرة ،

نحو قوله تعالى : (هَدْيًا بِالْغِيبَةِ) وإنما يفيد التخفيف ؛ وفائدته ترجع
إلى اللفظ ، فلذلك سميت الإضافة فيه لفظية.
وأما القسم الأول فيفيد تخصيصاً أو تعريفاً ، كما تقدم ؛ فلذلك سميت الإضافة فيه معنوية ،
وسميت محضة أيضاً ، لأنها خالصة من نية الانفصال ، بخلاف غير المحضة ؛
فإنها على تقدير الانفصال ، تقول : ((هذا ضارب زيد الآن)) على تقدير ((هذا ضارب زيداً)) ،
ومعناها مُتَّحِدٌ ، وإنما أضيف طلباً للخفة

ووصلُ ((أَنْ)) بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرٌ

إن وصلتْ بِالثَّانِ : ك ((الْجَعْدِ الشَّعْرِ))

أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي : ((زَيْدُ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي))
لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي إضافته محضةٌ ، فلا تقول
((هذا الغلامُ رَجُلٍ)) لأن الإضافة منافية للألف واللام ، فلا يجمع بينهما.

وأما ما كانت [إضافته] غير مَحْضَةٍ - وهو المراد بقوله ((بذا المضاف)) أي بهذا المضاف
الذي تقدم الكلام فيه قبل هذا البيت -- فكان القياس أيضاً يقتضى أن لا تدخل الألف واللام

على المضاف ؛ لما تقدم من أنهما متعاقبان، ولكن لما كانت الإضافة فيه على نية الانفصال اغتفر ذلك ، بشرط أن تدخل الألف واللام على المضاف إليه ،
ك((الجعد الشعر ، والضارب الرَّجُلِ))، أو على ما أضيف إليه المضاف إليه ، ((زَيْدُ الضارب
رأس الجاني))

فإن لم تدخل الألف واللام على المضاف إليه ، ولا على ما أضيف إليه [المضاف إليه) ،
امتنعت المسألة ؛ فلا تقول : ((هذا الضارب رجل)) (ولا ((هذا الضارب زيد)) ولا ((هذا
الضارب رأس جان)).

هذا إذا كان المضاف غير مثنى ، ولا مجموع جمع سلامة المذكر ، ويدخل
في هذا المفرد كما مثل ، وجمع التكسير ، نحو : ((الضوارب - أو الضراب الرجل ، أو غلام
الرجل)) وجمع السلامة لمؤنث ، نحو : ((الضاريات الرجل ، أو غُلامِ الرَّجُلِ)).
فإن كان المضاف مثنى أو مجموعا جمع سلامة لمذكر كفي وجودها في المضاف ، ولم
يشترط وجودها في المضاف إليه ، وهو المراد بقوله : وَكَوْنُهَا فِي الوَصْفِ كَافٍ ، إِنْ وَقَعَ مُثْنَى
، أَوْ جَمْعًا سَبِيلُهُ .